

Distr.: General
14 December 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والستون

2024 11-22 آذار/مارس

البند 3 (أ) 2' من جدول الأعمال المؤقت *

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: موضوع الاستعراض: نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة

استعراض تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير تنفيذ الدول الأعضاء لاستنتاجات لجنة وضع المرأة المتفق عليها في دورتها الثالثة والستين المعقودة في عام 2019، بشأن نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وقد أُجري الاستعراض في فترة حاسمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. فلا تفصل عن نهاية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلا سبع سنوات، بينما يتخبط العالم في مزيج من التداعيات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأزمات تكاليف المعيشة والغذاء والوقود

* E/CN.6/2024/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

220124 030124 23-25103 (A)



والديون، وحالات الطوارئ البيئية والمناخية، وتزايد حدة النزاعات. وتخلّف هذه الأزمات المتتالية آثارا غير متناسبة على النساء والفتيات، مما يجعلهن أكثر عرضة للفقر والإقصاء والعنف. ولذلك يجب تجديد الجهود الاستثمارية والإنمائية وتقويتها لتعزيز الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة لضمان الأمن الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات وقدرتهن على الصمود ورفاههن.

أولا - مقدمة

1 - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 4/2022 بشأن تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل، أن تقوم اللجنة، في كل دورة، بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن موضوع من المواضيع ذات الأولوية في دورة سابقة، باعتباره موضوع استعراضها. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة تقريراً عن التقدم المحرز بشأن موضوع الاستعراض على الصعيد الوطني. ووفقاً لقرار المجلس 15/2020 بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة، سيكون موضوع الاستعراض الذي ستجريه اللجنة في دورتها الثامنة والستين التي ستعقد في عام 2024 هو "نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة، لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة"، وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها الثالثة والستين المعقودة في عام 2019.

2 - ويتوخى هذا التقرير تقييم تنفيذ الدول الأعضاء للاستنتاجات المتفق عليها بشأن موضوع "نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة، لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة" على مدى السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك ما اتخذته من إجراءات في المجالات التالية: تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية؛ وتحسين استفادة النساء والفتيات من الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة؛ وتعزيز الاستثمارات في مشاركة المرأة وقيادتها وفي جمع البيانات والأدلة. وينظر التقرير أيضاً في الآثار المجتمعة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وحالات الطوارئ البيئية والمناخية وأزمات تكاليف المعيشة والغذاء والوقود والديون على النساء والفتيات.

3 - ويسترشد التقرير بالمعلومات الواردة من عدد من الدول الأعضاء⁽¹⁾ ومن مصادر أخرى، من بينها تقارير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقارير منظومة الأمم المتحدة عن الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة.

4 - وسيقترن هذا التقرير بعروض تقدمها الدول الأعضاء طوعاً، في الدورة الثامنة والستين للجنة، بشأن الدروس المستفادة والتحديات المصادفة وأفضل الممارسات.

ثانياً - سياق تطبيق الاستنتاجات المتفق عليها

5 - تعكس الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها الثالثة والستين (انظر E/2019/27) اتفاقاً قوياً على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة. وقد شددت اللجنة على أن نظم الحماية الاجتماعية، والخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة مترابطة ويعزز كل منها الآخر، وعلى ضرورة اتساق السياسات وتنسيق النهج والتمويل لنفاذ عكس مسار التقدم المحرز ومعالجة الثغرات المتبقية. وتتضمن الاستنتاجات المتفق عليها تدابير معيارية وسياساتية وبرنامجية شاملة لزيادة الفرص

(1) الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبرتغال، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، والجزائر، ورومانيا، وزمبابوي، وسلوفينيا، وسنغافورة، وصربيا، وغواتيمالا، والفلبين، وقبرص، وكندا، ولكسمبرغ، وليبيريا، والنمسا، ونيبال، واليونان.

المتاحة للاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية، والخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني ولزيادة تمويلها بهدف القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وعكس اتجاه الإقصاء، ومنع العنف الجنساني والتصدي له، والحد من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيعها، وزيادة فرص العمل اللائق والقدرة على الصمود والرفاه.

6 - وتتيح الأطر والاتفاقيات والقواعد المعيارية دعم الاستجابات المتفق عليها وتنفيذها. وتنص المادتان 22 و 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:

لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي.

...

لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترميل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

للأمومة والطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين.

وتمثل تلك المبادئ اعتبارات أساسية يؤكدتها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما المواد من 9 إلى 13 منه.

7 - وتشكل معايير منظمة العمل الدولية ركيزة أساسية لاستفادة النساء والفتيات من الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة، بما في ذلك اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952 (رقم 102)؛ واتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، 1962 (رقم 118)؛ واتفاقية إعانات العجز والشيخوخة والورثة، 1967 (رقم 128)؛ واتفاقية حماية الأمومة، 2000 (رقم 183)؛ والتوصية ذات الصلة بها رقم 191؛ والتوصية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، 2012 (رقم 202)؛ والتوصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، 2015 (رقم 204).

8 - ويمثل التنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (انظر قرار الجمعية العامة 1/70 باعتبارها إطاراً تحويلياً ومتربطاً وبلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة مسألة ضرورية لتحقيق هذه الرؤية. وترتبط الاستجابات المتفق عليها بجميع الأهداف، ولكنها ترتبط بشكل خاص بالهدف 1 المتعلق بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، بما في ذلك الغاية 1-3 المتعلقة بنظم الحماية الاجتماعية والحدود الدنيا لها والغاية 1-4 المتعلقة بالحصول على الخدمات الأساسية؛ والهدف 5 المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، بما في ذلك الغاية 5-4 المتعلقة بالاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية؛ والهدف 7 المتعلق بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ والهدف 8 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ والهدف 9 المتعلق بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود؛ والهدف 10 المتعلق بالحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك الغاية 10-4 المتعلقة باعتماد سياسات للحماية الاجتماعية.

9 - غير أن بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 أصبح يبدو مستبعدا بشكل متزايد، ما يجعل الطموح الوارد في خطتنا المشتركة المتصل بالتعجيل بتنفيذ الأهداف أكثر إلحاحا من أي وقت مضى⁽²⁾. وقد قدم الأمين العام مقترحين ملموسين لتعزيز الاستثمار في الأهداف هما: الخطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى رصد ما لا يقل عن 500 بليون دولار سنوياً في شكل تمويل ميسر وغير ميسر، والمسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل التحولات العادلة، الذي سيساعد على إيجاد ما لا يقل عن 400 مليون فرصة عمل جيّدة، مع التركيز على القطاعات الخضراء والرقمية وقطاعات الرعاية، وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية⁽³⁾.

10 - وتجدر الإشارة إلى أن العالم لا يسير في المسار الصحيح المؤدي إلى بلوغ الهدف 5 المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030. ومن أصل المؤشرات البالغ عددها 18 مؤشرا المتصلة بالهدف 5، يقترب مؤشران فقط - يتعلقان بالمقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية وبالقوانين المتصلة بالحصول على قدم المساواة على الرعاية والمعلومات والتتقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية - من بلوغ الهدف المنشود على الصعيد العالمي، في حين أن 4 مؤشرات أخرى - تتعلق بالوقت الذي تستغرقه أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر، واتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وملكية الهواتف المحمولة، والميزة المراعية للمنظور الجنساني - لا تزال بعيدة أو بعيدة جدا عن بلوغ الهدف المنشود. ولا يُتاح سوى أكثر من النصف بقليل من البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز، مما يؤشر على ضرورة تعزيز إنتاج واستخدام البيانات والإحصاءات الجنسانية في النظم الإحصائية الوطنية⁽⁴⁾.

11 - وقد شدد الأمين العام في تقريره عن استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 سنة (E/CN.6/2020/3) على أن التخفيف من حدة فقر المرأة وضمان حقها في مستوى معيشي لائق يعتمدان على معالجة التفاوتات المستمرة في الحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة. وذكر أن النساء والفتيات اللاتي يواجهن التمييز بأشكاله العديدة والمتعددة الجوانب معرضات بشكل خاص للإقصاء والفقر. وعلاوة على ذلك، فإن النفقات المرصودة للحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني تمثل استثمارة يتيح جني العديد من الآثار الإيجابية من حيث إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق، وتلبية الاحتياجات من الرعاية، ودعم تنقل النساء والفتيات ووصولهن إلى المدارس والأسواق ومكان العمل.

(2) تقرير أهداف التنمية المستدامة 2023: نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب، إصدار خاص (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

(3) انظر "United Nations Secretary-General's SDG Stimulus to Deliver Agenda 2030, February 2023"، والوثيقة متاحة على الرابط التالي: www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2023/02/SDG-Stimulus-to-Deliver-Agenda-2030.pdf، و "Global Accelerator on Jobs and Social Protection for Just Transitions"، والموقع متاح على الرابط التالي: www.unglobalaccelerator.org.

(4) Ginette Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2023* (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women) and United Nations, New York, 2023).

12 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ارتفعت معدلات الفقر في العالم للمرة الأولى في عام 2020 منذ أكثر من ثلاثة عقود بسقوط 90 مليون شخص في براثن الفقر المدقع غداة الجائحة⁽⁵⁾. وفي عام 2021، تفاقم الفقر الناجم عن جائحة كوفيد-19 مع عودة ظهور موجات من الفيروس، ونقص التلقيح العالمي، وارتفاع مستويات الديون، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والخسائر الهائلة في فرص العمل وسبل كسب العيش، وبخاصة بين النساء العاملات في الاقتصاد غير النظامي. ورغم عودة الاهتمام بالحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة على الصعيد العالمي، فإن هشاشة نظم الحماية الاجتماعية وعدم كفاية الخدمات الأساسية المتاحة في العديد من البلدان النامية تركت الفئات الأشد فقراً دون حماية. وازدادت أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها حيث تباينت معدلات التعافي بين البلدان الغنية والفقيرة، وأدت جائحة كوفيد-19 إلى ازدياد حدة الفقر في صفوف أفقر الناس في العالم⁽⁶⁾. أما في عام 2022، فقد تفاقم الآثار المستمرة للجائحة والتعافي البطيء في العديد من البلدان نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وتداعيات آثار الحرب في أوكرانيا. وتراجعت قدرة البلدان النامية على التخفيف من حدة تلك الآثار بتطبيق تدابير الحماية الاجتماعية بسبب تقلص هامش التصرف المالي الناجم عن تلبية مستلزمات مواجهة جائحة كوفيد-19 وجهود التعافي منها وأزمات تكاليف المعيشة والغذاء والوقود والديون⁽⁷⁾.

13 - وفي عام 2023، اقترب معدل الفقر العالمي العام من مستويات ما قبل الجائحة، ولكن هذا الاتجاه كان شديد التفاوت منذ عام 2020. فقد انخفض الفقر المدقع في البلدان المتوسطة الدخل، في حين شهدت البلدان المرتفعة الدخل والبلدان من الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل انخفاضاً بالفعل في معدلات الفقر في عام 2020 بسبب تعجيلها باعتماد برامج للمساعدة الاجتماعية⁽⁸⁾. أما معدلات الفقر المدقع فقد أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبل الجائحة في البلدان المنخفضة الدخل أو الهشة أو المتضررة من النزاعات، حيث شهدت زيادات طفيفة في معدلات الفقر بين عامي 2022 و 2023. ومن المتوقع أن تعيش نسبة تفوق 8,5 في المائة من سكان العالم، أو 691 مليون شخص، في فقر مدقع في عام 2023⁽⁹⁾، من بينهم نسبة تفوق 10 في المائة من نساء العالم بقليل. وبحلول عام 2030، ستظل نسبة تناهز 8 في المائة من النساء والفتيات، أو 342,4 مليون امرأة وفتاة، تعيش معظمهن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في فقر مدقع إذا لم تُتخذ إجراءات حاسمة لزيادة الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني بشكل كبير بالتوازي مع دعم أصوات النساء وأدوارهن وقيادتهن⁽¹⁰⁾.

14 - وقد وجدت البلدان النامية صعوبة في تأمين الموارد المالية اللازمة لمواجهة آثار الأزمات المتتالية والتعافي منها، وواجهت ضغوطاً شديدة لمداد ديونها. فقد وجدت تلك البلدان نفسها في مواجهة معضلة

(5) Nishant Yonzan, Daniel Gerszon Mahler and Christoph Lakner, "Global poverty in the 2020s is on a (5) .new, worse course", World Bank, blog, 14 October 2022

(6) Carolina Sánchez-Páramo and others, "COVID-19 leaves a legacy of rising poverty and widening (6) .inequality", World Bank, blog, 7 October 2021

(7) Daniel Gerszon Mahler and others, "Pandemic, prices, and poverty", World Bank, blog, 13 April 2022

(8) Nishant Yonzan, Daniel Gerszon Mahler and Christoph Lakner, "Poverty is back to pre-COVID levels (8) .globally, but not for low-income countries", World Bank, blog, 3 October 2023

(9) المرجع نفسه.

(10) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*

تفرض عليها الاختيار بين دفع فوائد ديونها أو خدمة شعوبها إذ يعيش 3,3 بلايين شخص في بلدان تتفق مبالغ أكبر على مدفوعات الفائدة مما تتفق على التعليم أو الصحة⁽¹¹⁾. وفي عام 2021، أنفقت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نسبة 27,5 في المائة من ميزانياتها على خدمة الديون، أي ما يناهز 12 ضعف نفقاتها المرسودة للحماية الاجتماعية⁽¹²⁾. وفي عام 2022، كانت مستويات الدين العام عالية في 59 بلدا ناميا - حيث كانت تفوق نسبة 60 في المائة من إجمالي الناتج المحلي - مقارنة بـ 22 بلدا في عام 2011⁽¹³⁾. وعلاوة على ذلك، تركت تدابير التقشف المرتبطة بالديون والتخفيضات في مخصصات الميزانية المرسودة للخدمات العامة آثارا جنسانية كبيرة، إذ أنها تسببت أساسا في زيادة فقر النساء والفتيات وفي إقصائهن وفي زيادة أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر⁽¹⁴⁾.

15 - وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن أقل من نصف سكان العالم مشمولون باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية (باستثناء الرعاية الصحية)، وإلى أن أقل من ثلث سكان العالم في سن العمل مشمولون بنظم ضمان اجتماعي شاملة، وهكذا، فإن أغلبية السكان، أو 4 بلايين شخص، لا يتمتعون إلا بحماية اجتماعية جزئية أو لا يتمتعون بأي حماية اجتماعية على الإطلاق، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين الجنسين تبلغ 8 نقاط مئوية بين تغطية الرجال والنساء. وتعزى هذه الفجوة الضخمة إلى حد كبير إلى النقص المزمن والمتفشي في الاستثمار في الحماية الاجتماعية؛ فعلى الصعيد العالمي، تُرصد نسبة تعادل في المتوسط 12,9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للنفقات العامة على الحماية الاجتماعية (باستثناء الرعاية الصحية)، مع وجود تفاوت كبير بين البلدان، حيث تتراوح النسب بين 1,1 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل و 2,5 في المائة في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و 8,0 في المائة في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، و 16,4 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل⁽¹⁵⁾.

16 - كما تتفاوت تغطية الحماية الاجتماعية أيضا. ففيما يتعلق بدعم الأسر والوالدين والأطفال، كان لدى 184 دولة في عام 2021 شكل من أشكال إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، لكن نسبة أقل من الثلث كانت تمثل لمعيار منظمة العمل الدولية البالغ 14 أسبوعا، في حين كان لدى 117 دولة شكل من أشكال إجازة الأبوة المدفوعة الأجر، ووقّرت 53 دولة فترة إجازة والدية مدفوعة الأجر. وتحصل نسبة أقل بقليل من 45 في المائة من النساء اللاتي لديهن أطفال حديثي الولادة في جميع أنحاء العالم على استحقاقات أمومة نقدية⁽¹⁶⁾. ويحتاج حوالي 40 في المائة من الأطفال دون سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية، أو 350 مليون طفل، لمرافق رعاية الأطفال (دور الحضانة ورياض الأطفال) ولكنهم لا يحصلون على تلك المرافق، في حين يُحرّم عدد يُقدّر بحوالي 606 ملايين امرأة في سن العمل من العمل المدفوع الأجر بسبب أعمال الرعاية

Global Crisis Response Group and others, “A world of debt: a growing burden to global prosperity”, (11) July 2023.

Jo Walker and others, *The Commitment to Reducing Inequality Index 2022* (Oxford, Oxfam and Development Finance International, 2022).

Global Crisis Response Group and others, “A world of debt” (13).

ActionAid, “The vicious cycle: connections between the debt crisis and climate crisis”, April 2023 (14).

ILO, *World Social Protection Report 2022–2020 Social Protection at the Crossroads – in Pursuit of a Better Future* (Geneva, 2021) (15).

(16) المرجع نفسه؛ والبنك الدولي، “Women, Business and the Law Database”، وقاعدة البيانات متاحة على الرابط التالي: <https://wbl.worldbank.org/en/wbl>

غير المدفوعة الأجر. وفي الوقت نفسه، يمكن توفير ما لا يقل عن 43 مليون فرصة عمل في قطاع رعاية الأطفال وحده⁽¹⁷⁾.

17 - ويتلقى أكثر من ثلاثة أرباع الأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد شكلاً من أشكال معاشات الشيخوخة، ولكن توجد تفاوتات كبيرة بين النساء والرجال، وبين المناطق الريفية والحضرية، وبين الأقاليم. ونظراً لتدني مستوى مشاركة النساء في القوى العاملة وانخفاض دخلهن مدى الحياة، عادة ما يكون احتمال اشتراك النساء في نظم المعاشات التقاعدية واحتمال حصولهن على معاش تقاعدي أقل من الرجال؛ فعلى الصعيد العالمي، تحظى نسبة 38,7 في المائة من الرجال في سن العمل بتغطية بنظام معاشات تقاعدية مقارنة بنسبة 26,3 في المائة من النساء. ويمكن لنظم المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات أن تساعد على توفير ضمان نسبي في سن الشيخوخة لكل من النساء والرجال، ولكن مستويات الاستحقاقات كثيراً ما تكون منخفضة إلى درجة لا تسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية⁽¹⁸⁾.

18 - وبالنسبة لعدد يُقدَّر بـ 740 مليوناً من النساء العاملات في الاقتصاد غير النظامي اللاتي لا يتمتعن سوى بحماية اجتماعية قليلة أو معدومة، بمن فيهن العاملات الأساسيات والعاملات المنزليات والعاملات المهاجرات، أدت الجائحة إلى نشأة مصاعب اقتصادية منهكة تمثلت في ازدياد الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، واستنفاد الأصول والاستدانة⁽¹⁹⁾. وقد عانى العاملون لحسابهم الخاص، ولا سيما في الاقتصاد غير النظامي، أكثر من غيرهم لأن تدابير دعم الدخل وغيرها من التدابير لم توفر سوى حماية قصيرة الأجل لسبل عيشهم⁽²⁰⁾. وأصبحت صورة العاملين في مجالي الرعاية والصحة، وأغليبتهم العظمى من النساء، أكثر بروزاً في المجال العام وحظيت جهودهم بالاعتراف أثناء الجائحة، ولكن ذلك لم يُترجم إلى ارتفاع في الأجر وإلى إدخال تحسينات على الحماية الاجتماعية⁽²¹⁾. وتحملت الصحة البدنية والعقلية للمرأة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، العبء الأكبر من الأزمة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاضطرابات التي شهدتها خدمات الرعاية الصحية والطلبات الهائلة على أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر⁽²²⁾.

19 - وشهدت فترة جائحة كوفيد-19 زيادة في التدابير الرامية لتوفير الحماية ودعم الاقتصاد. غير أن تلك التدابير لم تُصمَّم بشكل مراعي للمنظور الجنساني إلى حد كبير، كما أن معظم التدابير كانت غير مراعية للاعتبارات الجنسانية تماماً. وقد حلل مرقب الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19 التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوالي 5 000 تدبير من التدابير

Hana Brix and others, "Expanding access to childcare helps women, children, and economies", World Bank, blog, 10 October 2022 (17)

.ILO, *World Social Protection Report 2020–22* (18)

UN-Women, *Beyond COVID-19: A Feminist Plan for Sustainability and Social Justice* (19)
(New York, 2021)

.ILO, "ILO monitor: COVID-19 and the world of work", Seventh ed., 25 January 2021 (20)

.UN-Women, *Beyond COVID-19* (21)

Abiola Awofeso and others, "COVID-19 and women and girls' health in low and middle-income countries: an updated review of the evidence", Center for Global Development Policy Paper, No. 234 (Washington, D.C., Center for Global Development, 2021) (22)

التي اتخذت في 226 بلدا وإقليما، وخُصص إلى أن 605 1 تدابير (32 في المائة) منها تراعي الاعتبارات الجنسانية، وإلى أن 853 تدبيرا من تلك التدابير المتخذة في 163 بلدا قد تناولت العنف ضد النساء والفتيات. ومن أصل 3 099 تدبيرا معتمدا من التدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية وسوق العمل، لم يدعم سوى 12 في المائة منها الأمن الاقتصادي للمرأة ولم يستجب إلا 7 في المائة منها لأزمة الرعاية⁽²³⁾.

20 - ويعكس الارتفاع النسبي للتدابير التي تناولت العنف الجنساني جائحة الظل المتمثلة في العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد-19، التي تفاقمّت بسبب أزمات الغذاء والوقود والمياه الناجمة عن الحرب في أوكرانيا وتسارع نسق تغير المناخ. وتشكل تلك الحالات مثالا على تزايد العنف الجنساني الذي يحدث في سياقات الأزمات والنزاعات، حيث تتعرض النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز بشكل خاص للعنف والإقصاء⁽²⁴⁾. ومع ذلك، لم يكن توفير الخدمات الأساسية كافياً للتصدي للعنف الجنساني في مختلف أنحاء العالم.

21 - وشهدت الحصة المتزايدة وغير المتناسبة من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء والفتيات - رعاية الأطفال والمرضى والمسنين، إلى جانب توفير الغذاء والماء والطاقة - ارتفاعا حادا بشكل خاص نظرا لمحدودية توافر الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية والصحة وإمكانية الحصول عليها، ونظرا لمحدودية فرص الحصول على المياه النظيفة والمأمونة والميسورة التكلفة، وخدمات الصرف الصحي والطاقة، وذلك في ظل تفاوتات كبيرة أيضا بين البلدان النامية والمتقدمة وبين المناطق⁽²⁵⁾. وتكتسي خدمات المياه والصرف الصحي والطاقة والبنى التحتية أهمية حاسمة للتمكين الاقتصادي للمرأة ولسبل عيشها، وكذلك لحصول النساء والفتيات على الرعاية الصحية والتعليم ولتحقيق الأمن الغذائي وبلوغ مستوى معيشي لائق والعيش في رفاه بشكل عام.

22 - وتتحمل النساء والفتيات إلى حد كبير مسؤولية توفير المياه لبقاء أسرهن على قيد الحياة - للشرب والطهي والصرف الصحي والنظافة الصحية - في العديد من البلدان النامية وفي المناطق النائية والريفية والفقيرة في مختلف أنحاء العالم. وفي ظل عدم توفر خدمات المياه والبنية التحتية المتصلة بها، ولا سيما خلال فترات الجفاف، تضطر النساء والفتيات إلى الاصطفاف لفترات طويلة للحصول على المياه، وإلى السير مسافات طويلة لجمع المياه وللتعامل مع نقص المياه الصالحة للشرب. وفي الواقع، يعتمد 1,8 بليون شخص في جميع أنحاء العالم على مياه الشرب من مصادر إمداد تقع خارج بيوتهم، وتتحمل النساء والفتيات المسؤولية الأساسية عن جمع المياه في 7 أسر من كل 10 أسر⁽²⁶⁾.

UN-Women and UNDP, *Government Responses to COVID-19: Lessons on Gender Equality for a World in Turmoil* (New York, 2022) (23)

UN-Women, "COVID-19 and violence against women and girls: addressing the shadow pandemic", (24)
UN-Women and United Nations, "Global gendered impacts" و "Policy Brief, No. 17 (New York, 2020)
of the Ukraine crisis on energy access and food security and nutrition", 2022

UN-Women, "COVID-19 and the care economy: immediate action and structural transformation for a gender-responsive recovery", (New York, 2020) (25)

United Nations Children's Fund (UNICEF) and World Health Organization (WHO), *Progress on Household Drinking Water, Sanitation and Hygiene 2000-2022: Special Focus on Gender* (New York, 2023) (26)

23 - وفي عام 2022، كان أكثر من رُبع النساء في العالم، أو أكثر من 1 بليون امرأة، يفتقرن إلى خدمات مياه الشرب المدارة بأمان؛ ومع أن ذلك يعكس تحسنا ملحوظا مقارنة بثلاث النساء اللاتي كن يفتقرن لتلك الخدمات في عام 2000، فإنه يثير تحديا هائلا. وفي عام 2023، يعيش حوالي 380 مليوناً، أو حوالي 10 في المائة، من النساء والفتيات في العالم في ظل مستوى إجهاد مائي مرتفع أو حرج، وحسب التقديرات سيصل هذا الرقم إلى 674 مليوناً بحلول عام 2050⁽²⁷⁾. وبينما لا يزال 3,5 بلايين من الأشخاص يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان في عام 2022، قد ارتفعت التغطية العالمية لخدمات النظافة الصحية الأساسية بنسبة 8 في المائة منذ عام 2015، مما يعني أنه في البلدان البالغ عددها 50 بلدا التي تتوفر بيانات عنها، أصبح لدى نسبة تفوق 80 في المائة من النساء والمراهقات مكان خاص للاغتسال وتغيير الملابس أثناء فترات الطمث⁽²⁸⁾.

24 - وقد سلّط المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي الضوء على الأثر المدمر للحروب والنزاعات المسلحة على خدمات المياه والصرف الصحي والبنى التحتية وعلى ما تقترب به من آثار على الصحة العامة والنظافة الصحية والخسائر في الأرواح. فقد كان لقطع إمدادات الوقود عن غزة عواقب كارثية شملت انهيار إمدادات المياه وخدمات تصريف المياه العادمة والصرف الصحي ومحطات تحلية المياه والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الرعاية الصحية، وكانت النساء والأطفال دون سن 5 سنوات الأكثر تضررا منها. ويشرب حوالي 70 في المائة من سكان غزة مياه مالحة وملوثة من مصادر غير مأمونة، مما يتسبب في التجفاف وفي انتشار الأمراض المنقولة بالماء⁽²⁹⁾. أما في أوكرانيا، فقد دمرت الحرب شبكات المياه والكهرباء، وأصبح أكثر من 6 ملايين شخص لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة أو يحصلون عليها بشكل محدود فقط⁽³⁰⁾.

25 - وأدى ارتفاع تكاليف النفط والغاز بسبب الحرب في أوكرانيا، بالاقتران مع التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، إلى حدوث أول زيادة عالمية منذ 20 عاما في عدد الأشخاص المحرومين من الكهرباء، ليصل هذا العدد إلى 760 مليون شخص في عام 2022، مما خلف آثارا ضارة على النساء والفتيات اللاتي يعانين أصلا من عدم تكافؤ فرص الحصول على الطاقة ومن الفقر الطاقوي. وتسببت أزمة الطاقة العالمية في فقدان العديد من الأشخاص في البلدان النامية الطاقة التي حصلوا عليها مؤخرا، من بينهم 15 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ووجد الناس أنفسهم غير قادرين على دفع تكاليف أنواع الوقود الحديث، بما في ذلك لأغراض الطهي النظيف. وتشير البيانات إلى أن عدد الأشخاص الذين يفتقرون لوسائل الطهي النظيف على مستوى العالم قد انخفض إلى 2,3 بليون في عام 2021 من 2,9 بليون في عام 2010. وفي الوقت نفسه، تعزى حوالي 3,2 ملايين حالة وفاة سنويا إلى تلوث الهواء الداخلي بسبب الطهي بأنواع وقود وتكنولوجيات ملوثة، وعادة ما تكون النساء والأطفال الأكثر عرضة للخطر الناجم عن

(27) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*

(28) UNICEF and WHO, *Progress on Household Drinking Water*

(29) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Israel must stop using water as a weapon of war: UN expert", 17 November 2023

(30) UNICEF, "1.4 million people without running water across war-affected eastern Ukraine", 15 April 2022

ذلك. ولا تزال النساء والفتيات مجبرات على جمع الكتل الأحيائية للتدفئة والطهي في ظل عدم توفر الكهرباء وخيارات الطهي النظيف⁽³¹⁾.

26 - وعلى الصعيد العالمي وفي مختلف المناطق، تعاني النساء من انعدام الأمن الغذائي أكثر من الرجال. ورغم اتساع الفجوة بين الجنسين من حيث انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي خلال جائحة كوفيد-19 من 1,7 إلى 3,8 نقطة مئوية في عام 2021، فقد انكمشت هذه الفجوة إلى 2,4 نقطة مئوية في عام 2022 رغم الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء والوقود والأسمدة الناتج عن الحرب في أوكرانيا. وانكمشت الفجوة بين الجنسين في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي ولكنها اتسعت في أفريقيا وأمريكا الشمالية وأوروبا. وبشكل عام، عانت نسبة 29,6 في المائة من سكان العالم - أو 2,4 بليون شخص - من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في عام 2022، مما يعكس زيادة تبلغ 391 مليون نسمة مقارنة بأرقام ما قبل الجائحة المسجلة في عام 2019⁽³²⁾. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن ما يقرب من واحدة من كل أربع نساء وفتيات ستعاني من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد بحلول عام 2030، ومن المتوقع أن يعاني عدد إضافي يصل إلى 236 مليون امرأة وفتاة (مقارنة بعدد إضافي يبلغ 131 مليون رجل وفتى) من انعدام الأمن الغذائي بحلول عام 2050 في حالة حدوث أسوأ سيناريو لتغير المناخ⁽³³⁾.

27 - وكان الهدف المتعلق بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم على المستوى العالمي - من حيث معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة - على وشك التحقق، قبل أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى مغادرة 1,6 مليون طالب المدارس إلى جانب احتمال عدم عودة حوالي 11 مليون فتاة إلى المدارس، إضافة إلى الفتيات غير الملتحقات أصلاً بالمدارس اللاتي يبلغ عددهن 130 مليون فتاة. ولا تزال الفجوات بين الجنسين تمثل مشكلة في بعض المناطق (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) كما انقلب مسار التقدم المحرز في بعض البلدان (أفغانستان)⁽³⁴⁾. ومع أن معدلات إتمام الفتيات للدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية تجاوزت معدلات الفتيان على الصعيد العالمي، إلا أنه في عام 2022، كانت نسبة الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 عاماً غير الملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب أكبر من نسبة الشبان (32,1 في المائة مقابل 15,4 في المائة)، إلى جانب وجود أكبر فجوات بين الجنسين في وسط وجنوب آسيا (48,7 في المائة مقارنة بنسبة 15,4 في المائة)⁽³⁵⁾.

(31) International Energy Agency, *World Energy Outlook 2023* (Paris, 2023) و International Energy Agency, *Tracking SDG 7: The Energy Progress Report 2023* (Washington D.C., 2023) و UN-Women و United Nations, "Global gendered impacts of the Ukraine crisis"

(32) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023: Urbanization, Agrifood Systems Transformation and Healthy Diets across the Rural-Urban Continuum* (Rome, 2023) و FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing Food and Agricultural Policies to Make Healthy Diets More Affordable* (Rome, 2022)

(33) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*

(34) United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO), *Global Education Monitoring Report 2022: Gender Report – Deepening the Debate on Those Still Left Behind* (Paris, 2022) و UNESCO, *When Schools Shut: Gendered Impacts of COVID-19 School Closures* (Paris, 2021)

(35) Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*

28 - وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء أيضا على الأهمية البالغة لإمكانية الوصول الرقمي والقدرة على استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة، وهي عناصر ساعدت على تقريب المسافات وعلى التخفيف من حدة العزلة والمرض بتوفير، عبر الإنترنت، المعلومات والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل والفرص المدرة للدخل والتجارة الإلكترونية والخدمات المالية وخدمات الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية اللازمة لمنع العنف والتسدي له. وفي الوقت نفسه، أصبحت العقوبات الناجمة عن الفجوة الرقمية على الصعيد العالمي والفجوة الرقمية بين الجنسين واضحة بشكل صارخ، لأن الأفراد الذين يفتقرون لإمكانية الوصول الرقمي والقدرة على استخدام الإنترنت والأجهزة المحمولة أكثر عرضة من غيرهم لخطر التخلف عن الركب. كما أن الاعتماد على البنية التحتية والتكنولوجيات الرقمية والجوالة كشف عن مخاطر التعرض للتمييز السببراني والعنف عبر الإنترنت وعن ضرورة حماية البيانات الشخصية ورصد وضمان الأمن السببراني والمساءلة⁽³⁶⁾.

29 - وعلى الصعيد العالمي، كانت نسبة 69 في المائة من الرجال مقارنة بنسبة 63 في المائة من النساء، أو 259 مليون رجل أكثر من النساء، يستخدمون الإنترنت في عام 2022. وتمثل النساء نسبة غير متناسبة من سكان العالم غير المتصلين بالإنترنت، حيث تفوق نسبتهم نسبة الرجال التي ارتفعت لتصل إلى 18 في المائة في عام 2022 مقارنة بنسبة 11 في المائة في عام 2019⁽³⁷⁾. وعادة ما يكون هناك التكافؤ بين الجنسين في المناطق التي لديها أعلى مستويات لاستخدام الإنترنت، وهي الأمريكتان وأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وقد سجلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية بعض التحسن نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين، في حين توقف التقدم في أفريقيا وأقل البلدان نموا منذ عام 2019. أما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فقد توقف التقدم نحو تقليص الفجوات بين الجنسين من حيث استخدام الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة وملكية الهواتف المحمولة والهواتف الذكية أساسا بسبب العقوبات المتصلة ببسر التكلفة والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والمهارات الرقمية والسلامة والأمن، ولا سيما في صفوف النساء العاطلات عن العمل أو ذوات الدخل المنخفض أو اللاتي تتجاوز أعمارهن 55 عاما أو اللاتي يعشن في المناطق الريفية أو ذوات الإعاقة⁽³⁸⁾.

30 - ونظرا إلى التحديات الماثلة أمام المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق الأزمات المتتالية، لا تزال الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثالثة والستين للجنة وإجراءاتها الموصى بها لتحسين الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة تتسم بحسن التوقيت وبطابعها الملح.

ثالثا - جهود التنفيذ على الصعيد الوطني

31 - أحرزت الدول الأعضاء تقدما في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها منذ اعتمادها في عام 2019 على الرغم من التحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19 وتفاقم الأزمات والنزاعات. وأسفرت جهودها عن

(36) Elira و Matthew Shanahan and others, *The Mobile Gender Gap Report* (London, GSMA, 2022)؛ و Jorgoni, "Albania's digital transformation of public services delivery," European Social Policy Network Flash Report, No. 30/2020 (Brussels, 2022).

(37) International Telecommunication Union, *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2022* (Geneva, 2022).

(38) Shanahan and others, *The Mobile Gender Gap Report*.

ممارسات جيدة وإمكانات ابتكارية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة. ويتسم التنفيذ الكامل والفعال والمُعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذ خطة عام 2030 على نحو مراعي للمنظور الجنساني، بالاقتران مع الاستراتيجيات والأطر الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بأهمية بالغة في هذا الصدد.

ألف - تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية

32 - تشدد الاستنتاجات المتفق عليها على تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات القائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق جميع النساء والفتيات وتمكينهن. وهي تتضمن اعترافاً بالتقدم المحرز في حصول النساء والفتيات على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة واستفادتهن من البنى التحتية المستدامة وتدعو إلى الحفاظ على مستويات الحماية التي تحققت وسد الفجوات الكبيرة بين الجنسين التي لا تزال موجودة.

33 - وأحرزت غالبية الدول الأعضاء التي قدمت تقارير تقدماً كبيراً في النهوض بالمساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز الجنساني من خلال إصدار أو تعزيز الاستراتيجيات والقوانين وأطر السياسات الوطنية التي تشمل الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة (الاتحاد الروسي، والأردن، وأرمينيا، وأستراليا، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبرتغال، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانستان، ورومانيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والفلبين، وكندا، وليبيريا، والنمسا، ونيبال، واليونان).

34 - ويهدف قانون المساعدة الاجتماعية لعام 2019 في ألبانيا إلى التخفيف من حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي للنساء والرجال والأسر من خلال تحسين استهداف هذه الفئات وتحديث الإدارة. وينص القانون الاتحادي النمساوي لعام 2022 بشأن التعويض عن ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن بسبب التضخم على تقديم دعم السكن والدعم الغذائي والمالي للأسر ذات الدخل المنخفض والوالدين الوحيدين. وتعزز خطة العمل الاتحادية لمجتمع الميم الموسع لعام 2022 التي شرعت في تنفيذها كندا الحقوق والمساواة للأشخاص ذوي الروحين والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم من الأشخاص المتنوعين جنسياً وجنسانياً. وتنص الاستراتيجية الوطنية العاشرة للحماية الاجتماعية (2019-2025) في الأردن على نظام حماية اجتماعية شامل وشفاف ومنصف، وعلى مساعدة اجتماعية تستهدف الفقراء، وعلى تمكين النساء والفتيات. وعدلت تركمانستان قانونها بشأن الحماية الاجتماعية للسكان في عام 2021 لدعم التقاعد المبكر للنساء حسب عدد أطفالهن ومشاركتهن في التأمين الإلزامي للمعاشات التقاعدية. وأدرجت الفلبين توصيات متعلقة بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية في خطتها للعمل والعمالة (2023-2028). ووضعت صربيا استراتيجية إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية وتطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة على صعيد المجتمعات المحلية (2022-2026). وتهدف استراتيجية الإمارات العربية المتحدة للخدمات الحكومية (2021-2025) إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى المرافق، والشفافية والمساءلة، وسد الفجوات الرقمية، والتركيز على النساء والأطفال.

35 - وركزت عدة دول أعضاء تحديداً على مسؤوليات الرعاية ضمن هذه الأطر (الاتحاد الروسي، والبرتغال، وبولندا، ورومانيا، وسلوفينيا، واليونان). ففي اليونان، يدمج قانون إصلاح العمل (2021) توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن التوازن بين العمل والحياة الشخصية فيما يتعلق بتحسين التوازن بين العمل والحياة الشخصية للوالدين ومقدمي الرعاية، بما في ذلك الحق في ترتيبات العمل المرنة والعمل عن بعد للوالدين

ومقدمي الرعاية. وعكست بولندا هذا التوجيه أيضا في تشريعاتها الوطنية في عام 2023، مع التركيز على مسؤوليات الرعاية المتساوية بين الرجل والمرأة، واستحدثت رومانيا إجازة رعاية أطفال غير مدفوعة الأجر في عام 2022. وينص النظام الأساسي لمقدمي الرعاية غير الرسميين في البرتغال لعام 2019 على حق مقدمي الرعاية غير الرسميين في اتخاذ تدابير محددة للتوفيق بين العمل وتقديم الرعاية، بما في ذلك العمل عن بعد والإجازات والعمل بدوام جزئي مع الأجر المعادل المسجل كاشتراك في الضمان الاجتماعي. وتنص تعديلات عام 2023 التي أجراها الاتحاد الروسي على قانون الدعم المالي للأسر التي لديها أطفال على حق الآباء في الاستفادة من إجازة رعاية الأطفال. وتؤكد خطة العمل الوطنية لضمان الطفل لعام 2023 في سلوفينيا على حصول جميع الأطفال على قدم المساواة على الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

36 - وسنت الدول الأعضاء تشريعات لتعزيز إجازة الأمومة والأبوة والوالدية وتوسيع نطاقها (الأردن، وأستراليا، وآيسلندا، والبرتغال، ورومانيا، وسلوفينيا، والفلبين، واليونان). إذ يمدد قانون أقرته آيسلندا في عام 2020 إجازة الأمومة/الأبوة من تسعة أشهر إلى 12 شهرا، مع إتاحة مرونة للوالدين لتقاسم هذه الإجازة مع دعم النساء للبقاء في سوق العمل أو العودة إليها. وفي الفلبين، يزيد قانون إجازة الأمومة الممددة لعام 2019 عدد أيام إجازة الأمومة إلى 105 أيام مع خيار تخصيص سبعة أيام لوالد الطفل.

37 - ويدعم عدد من الاستراتيجيات والخطط الوطنية النساء والرجال والفتيات والفتيان ذوي الإعاقة (أستراليا، وأوكرانيا، وبيلاروس، وتركمانستان، وصربيا، وكندا). وتدعو الاستراتيجية الوطنية لإنشاء بيئة خالية من العوائق في أوكرانيا حتى عام 2030 إلى الرصد والتقييم السنويين لمرافق وخدمات البيئة المادية الخالية من العوائق للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات القليلة القدرة على التنقل، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

38 - وتناولت البلدان أيضا على وجه التحديد العنف الجنساني، بما في ذلك في الفضاء السيبراني. وتضمن خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنساني (2022-2032) في كندا الحصول الموثوق به وفي الوقت المناسب على الحماية والخدمات المناسبة ثقافيا والمتيسرة لمنع العنف الجنساني والتصدي له وتمكين الضحايا والناجين. واعتمدت رومانيا استراتيجية وطنية لتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة بين المرأة والرجل ومنع العنف العائلي للفترة 2022-2027. ويعالج قانون السلامة على الإنترنت (2021) في أستراليا ومشروع قانون السلامة على الإنترنت (2023) في سنغافورة التمر السيبراني، والاعتداء وإلحاق الأذى، وسلامة النساء والأطفال على الإنترنت.

باء - تحسين استفادة النساء والفتيات من الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة

39 - تدعو الاستنتاجات المتفق عليها إلى وضع نظم حماية اجتماعية مراعية للمنظور الجنساني، وخدمات عامة جيدة، وبنى تحتية مستدامة تناسب النساء والفتيات.

40 - وتقوم الدول الأعضاء بتنفيذ مجموعة متنوعة من أدوات الحماية الاجتماعية. ويهدف مشروع تعزيز نظام الحماية الاجتماعية في بوركينا فاسو (2020-2023)، الذي تدعمه المفوضية الأوروبية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إلى إقامة نظام حماية اجتماعية مستدام وشامل مع خطط مراعية للمنظور الجنساني، وحد أدنى للحماية الاجتماعية وحماية اجتماعية قابلة للتكيف، وتأمين صحي شامل، وخدمات اجتماعية على صعيد المجتمعات المحلية، وآليات تستهدف الأسر الفقيرة والضعيفة. ويفتقر

حوالي 92 في المائة من سكان البلد إلى الحماية الاجتماعية، ولا سيما النساء والأطفال والمراهقون والأشخاص ذوو الإعاقة. ومنذ عام 2021، وفرت دائرة العمل الحكومية في أوكرانيا استحقاقات خاصة للنساء ومغاييري الهوية الجنسية، ولا سيما الضحايا والناجين من التمييز والعنف والاتجار، لدعم إعادة إدماجهم في العمل من خلال التأمين ضد البطالة وحماية الأمومة والأسرة.

41 - واتخذت الدول الأعضاء خطوات لحماية العمال في القطاع غير النظامي وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشملهم. ففي حزيران/يونيه 2023، كان لدى الأرجنتين حوالي 1,3 مليون عامل ريفي يشتغلون في أعمال مؤقتة وغير مستقرة وموسمية، 66 في المائة منهم من النساء؛ وتضمن سجلها الوطني للعاملين في الاقتصاد الشعبي، الذي أطلق في عام 2020، حوالي 3,4 ملايين عامل لحسابهم الخاص، 63 في المائة منهم من النساء. وفي عام 2022، وافقت نيبال على إجراءات تغطي الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين والعمال في القطاع غير النظامي. ويغطي قانون إجازة الأمومة الممددة (2019) في الفلبين العمال في الاقتصاد غير النظامي.

42 - وكان إصلاح المعاشات التقاعدية مجالا آخر من مجالات التركيز. فمنذ عام 2021، خصص برنامج معنون «الاعتراف بالاشتراكات المتعلقة بمهام الرعاية» في الأرجنتين سنة واحدة من الاشتراكات لكل طفل، مع التركيز على توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل النساء المتراوحة أعمارهن بين 60 و 64 عاما اللاتي ليس لهن دخل أو ضمان اجتماعي. وفي البرتغال، يجري تحديث المعاشات التقاعدية سنويا وتطبق منح تكميلية، مثل منحة التضامن التكميلية لكبار السن، للحد من الفقر وتحسين حماية المسنات. ويسهل البريد الوطني لأوكرانيا (Ukrposhta) التحويلات البريدية الدولية للمعاشات التقاعدية والاستحقاقات النقدية إلى عدد كبير من الأوكرانيين، معظمهم من النساء، الذين فروا إلى الخارج هربا من الحرب، ويغطي برنامجها البلدي للمربيات جزئيا تكلفة المربيات للأطفال حتى سن ثلاث سنوات ويضمن حصول العاملين في مجال الرعاية المشتركين على مبلغ يحتسب في معاشاتهم التقاعدية.

43 - واتخذت الدول الأعضاء تدابير لدعم العاملين في مجال رعاية الأطفال ورعاية كبار السن وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية (الأرجنتين، وأستراليا، والبرتغال، وبولندا، وسنغافورة، وقبرص، واليونان). ويدرب برنامج وطني للرعاية المنزلية في الأرجنتين العاملين في مجال الرعاية على تقديم الرعاية الجيدة لكبار السن في المنزل؛ وحتى تموز/يوليه 2023، كان يشترك في البرنامج 11 163 شخصا (262 امرأة و 879 رجلا و 18 شخصا من مغاييري الهوية الجنسية). وتوفر بوابة مقدمي الرعاية الأستراليين دعما شخصيا وعبر الإنترنت والهاتف بالمجان، وتشجع مبادراتها لمكان العمل الشامل لمقدمي الرعاية أرباب العمل على دعم الموظفين الذين يتولون مسؤوليات رعاية. ويوفر برنامج منح خدمات رعاية الطفل (2022) في قبرص للأطفال حتى سن أربع سنوات إعانات مالية لتغطية رسوم دور الحضانة/رياض الأطفال. ومنذ عام 2020، منحت اليونان استحقاقا قدره 2 000 يورو لكل طفل مولود في البلد، ويدعم برنامجها لمربيات الجوار (2021) ماديا رعاية الأطفال للأمهات العاملات اللاتي لهن أطفال تتراوح أعمارهم بين شهرين وستين ونصف، ويقدم التدريب والشهادات عبر الإنترنت للأمهات الجدد اللواتي يرغبن في العودة إلى القوة العاملة كعاملات في مجال الرعاية. ويدعم برنامج الطفل الصغير (Toddler+) (2022-2029) في بولندا البنى التحتية للرعاية للأطفال دون سن الثالثة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة وأولئك الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة، ويشترك في تمويل مرافق الرعاية لزيادة توافر دور الحضانة ونوادي الأطفال والرعاية النهارية والقدرة على تحمل تكاليفها. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم برنامج البلد للأشخاص البالغين من العمر 75 عاما

فأكثر (2022) البلديات في تحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 75 عاماً أو أكثر. وتوفر البرتغال رعاية مجانية للأطفال للأسر المنتمية إلى شرائح الدخل الدنيا. وتخطط سنغافورة لتوسيع رياض الأطفال التي تعمل ليوم كامل على مدى السنوات الخمس المقبلة بغية إنشاء 22 000 مكان إضافي للأطفال، مع وضع حد أقصى للرسوم بالنسبة للمشغلين وإعانات مالية للوالدين؛ و 90 في المائة من الأطفال السنغافوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 6 سنوات مسجلون اليوم في التعليم قبل المدرسي. وفي عام 2022، أعلنت تركيا أنها تعتزم توسيع مراكز وخدمات التعليم قبل المدرسي في المناطق الصناعية المنظمة لدعم عمالة المرأة.

44 - وتصدت الدول الأعضاء لتفاقم انعدام الأمن الغذائي. فمثلاً الإعانة الغذائية (2023) للأرجنتين هي تحويل نقدي شهري لشراء المواد الغذائية ومنتجات النظافة الصحية، مع إعطاء الأولوية للأمهات اللواتي لديهن أطفال حتى سن 14 عاماً، والنساء الحوامل بعد الأشهر الثلاثة الأولى والأشخاص ذوي الإعاقة. ويشمل برنامج التغذية في المدارس (من عام 2021 إلى الوقت الحاضر) في ليبيريا 300 000 طالب ويوفر حصصاً لإعاشة منزلية لـ 3 000 مراهقة، ويجري تجريب برنامجها لتغذية المراهقين (2021) في 124 مدرسة، وتستفيد منه أكثر من 30 000 مراهقة. وتهدف خطة العمل الوطنية لضمان الطفل لعام 2023 في سلوفينيا إلى تحقيق الوصول الشامل على قدم المساواة إلى خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والتغذية (وجبة ساخنة واحدة على الأقل لكل طفل يومياً)، مع إعطاء الأولوية للأطفال المعرضين لخطر الإقصاء الاجتماعي، بمن فيهم فتيات الأقليات. وقدم برنامج التخفيف من حدة العجز الغذائي في زمبابوي مساعدة غذائية لحوالي 30 في المائة من السكان خلال الفترة قيد الاستعراض، ويرمي برنامجها بفومفودزا/إنتواسا، الذي أطلق في عام 2020، إلى بناء القدرة على الصمود في وجه الجفاف وتعزيز الأمن الغذائي في 1,6 مليون أسرة ضعيفة من خلال إنتاج الذرة وعباد الشمس والحبوب الصغيرة والصوغة.

45 - ودفعت جائحة العنف الخفية العديد من البلدان إلى تعزيز وتوسيع الخدمات الأساسية لضحايا العنف الجنساني والأشخاص الناجين منه (الأرجنتين، وإسرائيل، وأندورا، وتركيا، ورومانيا، وصربيا، وغواتيمالا، وقبرص، والنمسا، واليونان). فأندورا تقدم خدمات مباشرة ومتكاملة للنساء اللاتي يعانين من التمييز أو العنف الجنساني مع منع وتقليل الإيذاء مرة أخرى أثناء الاتصال بالإدارة العامة. وشرعت الأرجنتين في تنفيذ عدة برامج، بما في ذلك رقم هاتف، "الخط 144"، في عام 2020 للاتصال بالموظفين المتخصصين والاستفادة من الموارد المتخصصة؛ ومبادرة القناع الأحمر (2020) لتتبيه الصيديات إلى أن امرأة تعيش حالة عنف جنساني، التي ظهرت أثناء الجائحة عندما كانت النساء في كثير من الأحيان يعشن مع مرتكبي عنف أثناء الإغلاق الشامل؛ والتعويضات للأطفال ضحايا قتل الإناث، حيث تم إجراء 1 518 دفعة حتى أيار/مايو 2023؛ ومنذ عام 2020، تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمالي المعادل للحد الأدنى للأجور لمدة ستة أشهر للنساء والأشخاص من مجتمع الميم الموسع الذين يعيشون حالات عنف جنساني. وفي عام 2022، أنشأت اليونان 73 مركزاً تديرها الشرطة للخدمات المتعلقة بالعنف العائلي في جميع أنحاء البلد لتحسين تنسيق الشرطة وتعاملها مع حالات العنف الجنساني، واعتباراً من أواخر عام 2022، كانت تجرب تطبيق "زر الذعر" الذي يمكن للنساء من خلاله الضغط على زر على هاتف محمول لطلب مساعدة الشرطة. وأطلقت صربيا تطبيقاً مماثلاً للهاتف المحمول لشبكة "SOS Vojvodina". وتدريب غواتيمالا قضاة الصلح (2019-2023) لتعزيز منع العنف ضد المرأة على

مستوى السلطات المحلية والبلدية ولدعم الضحايا والناجيات بشكل أفضل. وما فتئت تركيا توسع شبكتها من ملاجئ النساء في عام 2023.

46 - وسلطت الدول الأعضاء الضوء على إنشاء البنى التحتية والخدمات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ففي غواتيمالا، استفاد أكثر من 40 000 امرأة وفتاة ريفية من برنامج مياه الشرب والصرف الصحي من أجل التنمية البشرية. وخصصت الميزانية الوطنية لزمبابوي لعام 2022 مبلغ 1,23 بليون دولار لزمبابوي لتوفير مواد النظافة الصحية بهدف الوصول إلى 80 في المائة على الأقل من الفتيات الريفيات. وأطلقت ليبيريا مشروع التنمية المجتمعية التحويلية المعجلة بالشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2022، وهو يستثمر في أنظمة المياه والري لفائدة المزارعين، ومحطات الطاقة الكهربائية والكهرباء من خارج الشبكة، والآبار والخفر المائية، ومرافق الصرف الصحي، والمراكز الصحية.

47 - وقامت البلدان بتجريب توفير الخدمات العامة والحماية الاجتماعية عبر الإنترنت. إذ استجابت منصة الخدمات الاجتماعية عبر الإنترنت "e-Albania" للحاجة المتزايدة إلى الحصول على الخدمات أثناء الجائحة ومنذ عام 2019 أتاح 96 في المائة من الخدمات العامة عبر الإنترنت، مما ضمن المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الإلكترونية للنساء والرجال. ولئن أتيحت لأكثر من 88 في المائة من الأسر الألبانية إمكانية الوصول إلى الإنترنت في عام 2021، فإن إلمام السكان بالتكنولوجيا الرقمية ومهاراتهم في هذا المجال تختلف، حيث أعرب أكثر من نصف أولئك الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاما عن عدم درايتهم بالإنترنت. وسيطلب النشر الكامل للمنصة مهارات رقمية وتدريب في المجال واسعة النطاق. وتوفر بوابة "ديا" (Diya) في أوكرانيا إمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى الخدمات الاجتماعية والمساعدة المتعلقة بالمرافق العامة، وتسجيل الولادات، واستحقاقات البطالة.

جيم - تعزيز الاستثمارات والبيانات والأدلة ومشاركة المرأة وقيادتها

48 - دفعت جائحة كوفيد-19 إلى توسيع عالمي غير مسبوق لنطاق الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، وإلى حد ما، البنى التحتية المستدامة. وكشفت أيضا عن أوجه قصور في التمويل، ولا سيما في البلدان النامية التي تكافح من أجل مواجهة أزمات متعددة طويلة الأمد، وصدمات غير متوقعة، وأعباء ديون لا يمكن تحملها. وزادت الفجوة التمويلية في الحماية الاجتماعية - لضمان تقديم المستوى الأدنى من الحماية للجميع من خلال الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية - بنسبة 30 في المائة منذ بداية الجائحة. وتشير التقديرات إلى أن البلدان المنخفضة الدخل ستحتاج كل عام إلى استثمار مبلغ إضافي قدره 77,9 بليون دولار، أو 15,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وستحتاج البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إلى مبلغ إضافي قدره 362,9 بليون دولار، أي ما يعادل 5,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ فيما ستحتاج البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا إلى مبلغ إضافي قدره 750,8 بليون دولار، أو 3,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁹⁾. ومع ذلك، فإن هذه التقديرات للمبالغ الهائلة اللازمة لسد الفجوات التمويلية لا تغطي الخدمات العامة أو البنى التحتية المستدامة، ولا تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين.

⁽³⁹⁾ ILO, World Social Protection Report 2020-22

49 - وتستثمر الدول الأعضاء القدرة على القيام بذلك في الحماية الاجتماعية، والخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة. فقد ظل الإنفاق السنوي على الحماية الاجتماعية في ألبانيا منذ عام 2019 في مستوى أقل بقليل من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2021، أنشأت الأرجنتين صندوقاً للبنى التحتية للرعاية من خلال تخصيص نسبة 8,5 في المائة من الميزانية الوطنية السنوية له. وترمي حزمة تكلفة المعيشة لعام 2023 في أستراليا البالغة 14,6 بليون دولار أسترالي إلى زيادة استحقاقات المساعدة الاجتماعية للطلاب والباحثين عن عمل، بمن فيهم أولئك الذين تزيد أعمارهم عن 55 عاماً، وأعلن البلد في ميزانيته للفترة 2022-2023 (أيار/مايو)، عن استثمار بقيمة 19,4 مليون دولار أسترالي في صندوق رعاية الأطفال في المجتمعات المحلية لدعم الخدمات في المجتمعات المحلية المحرومة والنائية والمجتمعات الإقليمية ومجتمعات السكان الأصليين، والتطوير المهني للعاملين في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي عام 2021، استثمرت كندا 30 مليون دولار كندي على مدى خمس سنوات لبناء نظام للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على المستوى الوطني، بما في ذلك في مناطق السكان الأصليين، مما سيسمح للأمهات بالدخول إلى سوق العمل والبقاء فيها والعودة إليها وتوفير وظائف للعاملين في القطاع المعني، ومعظمهم من النساء. واستحدثت كندا الصندوق النسوي للاستجابة والإنعاش في عام 2022، حيث دعمت 237 مشروعاً بمبلغ 100 مليون دولار كندي لمعالجة الحواجز النظامية التي تواجه النساء المهمشات والممثلات تمثيلاً ناقصاً. وقدم مخطط المساعدة المقدمة من الدولة لعام 2022 في قبرص 15,3 مليون يورو في شكل منح للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ 290 برنامج رعاية اجتماعية للأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وشاركت سلوفينيا في تمويل 181 برنامجاً للمساعدة الاجتماعية بـ 21,7 مليون يورو في عام 2022.

50 - وشددت أوكرانيا وزمبابوي وليبيريا والنمسا ونيبال على أهمية عمليات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وزادت النمسا ميزانيتها المخصصة للمساواة بين الجنسين من 10,2 ملايين يورو في عام 2019 إلى 24,3 مليون يورو في عام 2023. وشهدت نيبال زيادة بمقدار أربعة أضعاف في الميزنة المباشرة المراعية للمنظور الجنساني من 11 في المائة في الفترة 2007-2008 إلى 40 في المائة في الفترة 2022-2023.

51 - ومنح الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة 125 مليون دولار في 61 بلداً تعمل على إيجاد حلول متكاملة لسياسات الحماية الاجتماعية بغية عدم ترك أحد خلف الركب. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد مول 230 برنامجاً مشتركاً بشأن الحماية الاجتماعية المتكاملة أو تمويل أهداف التنمية المستدامة.

52 - وحتى كانون الأول/ديسمبر 2021، كان الصندوق الاستئماني الشامل للحماية الاجتماعية القابلة للتكيف والدينامية التابع لبرنامج البنك الدولي الخاص بالاستجابة السريعة قد وافق على مبلغ 141 مليون دولار لتمويل 384 نشاطاً في 109 بلدان. ومنذ عام 2018، وُزع في إطار نافذته الخاصة بالمساواة بين الجنسين 16 مليون دولار على برامج للحماية الاجتماعية المفضية إلى تغيير كيفية التعامل مع المسائل الجنسانية في 50 بلداً، واستفادت هذه النافذة من تمويل من البنك الدولي بقيمة ثمانية بلايين دولار.

53 - والافتقار إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية هو عامل مهم يحول دون اهتمام واضعي السياسات بالنساء والفتيات واحتياجاتهن وأولوياتهن، كما يظهر من خلال الاستجابة السياسية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي هُمّشت فيها حقوق المرأة وقضاياها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يتسن قياس التمويل اللازم لتحقيق حد أدنى من الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى

التحتية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني. وتستند تقديرات فجوات تمويل الحماية الاجتماعية إلى تحليل التغطية، ولكن لا تتوافر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس كافية لقياس مدى ملاءمة التغطية للنساء والفتيات.

54 - وتبلغ الدول الأعضاء عن التقدم المحرز في البيانات والأدلة الجنسانية على الرغم من الاضطرابات في العمليات الإحصائية الناجمة عن كوفيد-19. واتخذت المكاتب الإحصائية الوطنية خطوات لتحسين البيانات والإحصاءات الجنسانية لتوجيه السياسات والبرامج (الاتحاد الروسي، وأستراليا، وألبانيا، والبرتغال، وبلغاريا، والفلبين، وكندا، ولكسمبرغ، وليبيريا، ونيبال). وقدم التقرير السنوي "النساء والرجال في ألبانيا"، المدعوم من مبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة "عدم إغفال أي امرأة أو فتاة"، فصلا جديدا عن المؤشرات الاجتماعية المصنفة حسب نوع الجنس في عام 2020. ودعمت المبادرة أيضا الدراسات الاستقصائية عن استخدام الوقت لتقييم ما تقوم به المرأة من رعاية وعمل منزلي دون أجر في أوغندا وبنغلاديش والسنغال وكولومبيا وكينيا، ويجري وضع خطط لدعم 20 بلدا آخر بحلول عام 2025. وبدأت بلغاريا في إجراء دراسة استقصائية لاستخدام الوقت في عام 2022.

55 - وأنشأت أستراليا الفريق التوجيهي للبيانات الجنسانية في عام 2022 لزيادة البيانات الحكومية إلى أقصى حد كأدلة تستخدم في وضع سياسة المساواة بين الجنسين، ووضعت سجل أصول البيانات الجنسانية لفهرسة البيانات المصنفة حسب نوع الجنس على نطاق الحكومة الفيدرالية. وتهدف خطة العمل الكندية للبيانات المصنفة (2019) إلى توفير معلومات إحصائية مفصلة عن مجموعات سكانية متنوعة، بما في ذلك النساء والشعوب الأصلية والسكان الذين يعاملون من منطلق عرقي والأشخاص ذوي الإعاقة، للاسترشاد بها في السياسات العامة من خلال منظور متعدد الجوانب. وأنشأت لكسمبرغ مرصدا للمساواة بين الجنسين في عام 2020 وستضع الصيغة النهائية لمؤشرات الرصد لكل مجال تركيز - العنف العائلي، والعمالة، وصنع القرار، والتوازن بين العمل والحياة الشخصية، والتعليم، والدخل والصحة - بحلول نهاية عام 2023.

56 - وأظهرت تجربة الجائحة أيضا التحديات التي تواجه مشاركة المرأة وقيادتها والصعوبة التي تواجهها عند محاولة أخذ مكانها على طاوالت رسم السياسات وصنع القرارات. ومن بين 262 فرقة عمل معنية بكوفيد-19 في 130 بلدا وإقليما لديها بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، شكلت النساء 24 في المائة من الأعضاء بينما كان الرجال يشكلون الأغلبية في 82 في المائة من فرق العمل. ولدى 14 بلدا فقط فرقة عمل واحدة على الأقل حققت التكافؤ بين الجنسين، وحققت ثلاثة بلدان فقط التكافؤ بين الجنسين في جميع فرق العمل التابعة لها⁽⁴⁰⁾.

57 - وأبلغت الدول الأعضاء عن الممارسات الجيدة المتعلقة بمشاركة المرأة وقيادتها في إدارة وتدبير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة. وتحدد استراتيجية المساواة بين الجنسين في الخدمة العامة في أستراليا (2021-2026) المعايير الدنيا لتمثيل المرأة وقيادتها وكذلك مساءلة وكالات الخدمة العامة. وفي كندا، يهدف تحدي 50-30 إلى تشجيع المنظمات الكندية على زيادة تمثيل وإدماج فئات متنوعة في مجالس الإدارة وفي الإدارة العليا من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين (50 في المائة من النساء و/أو الأشخاص الذين لا يدخلون ضمن التصنيف الثنائي للهوية الجنسانية) والتمثيل الهام (30 في المائة) لأعضاء الفئات المهمشة أو الممثلة تمثيلا ناقصا. وفي عام 2019، سنت البرتغال قانونا بشأن

⁽⁴⁰⁾ UN-Women and UNDP, *Government Responses to COVID-19*.

التمثيل المتوازن يدعو إلى حد أدنى قدره 40 في المائة من كل من النساء والرجال في الإدارة وموظفي الإدارة العامة. وأنشأت سنغافورة مجلس التنوع في مجالس الإدارة في عام 2019 لتشجيع وجود أعداد أكبر من النساء في مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة والمجالس ذات السلطة النظامية، والمنظمات غير الربحية.

رابعاً - الاستنتاجات

58 - اضطلعت الدول الأعضاء بتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثالثة والستين للجنة في سياقات أزمات معقدة استلزمت توسيع نطاق الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة وعرقلة في الوقت نفسه، بحيث تحققت نتائج متفاوتة كثيراً في مختلف البلدان.

59 - واستمرت الفجوات وأوجه عدم المساواة الكبيرة بين الجنسين، وازدادت في بعض الحالات. وكان للفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والعنف الجنساني، ضمن مسائل أخرى، آثار غير متناسبة على النساء والفتيات خلال الفترة قيد الاستعراض. ومما يثير القلق أيضاً عدم القدرة العالمية على توفير تغطية كافية وجيدة وميسورة التكلفة وإمكانية الاستفادة من الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة لتخفيف الآثار المشتركة غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19، والنزاعات، وأزمات المناخ والبيئة. وتشكل أوجه التفاوت في قدرة البلدان الأعلى دخلاً والبلدان المتقدمة النمو، من جهة، وقدرة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان النامية المكبلة بالتحديات، من جهة أخرى، على تأمين الحيز المالي اللازم للقيام باستثمارات مراعية للمنظور الجنساني، مصدر قلق بالغ.

60 - وتظهر تقارير الدول الأعضاء التزاماً قوياً بتعزيز وتوسيع الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية للنهوض بالمساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز الجنساني، مع إيلاء اهتمام خاص للحماية الاجتماعية، وتوفير الرعاية، ومنع العنف الجنساني. غير أن الوعد الذي تبشر به هذه الأطر لم يقابله نطاق التنفيذ ووتيرته المناسبين، الأمر الذي أعاقته فجوات هائلة في الاستثمار والتمويل، مما كشف عن التباين في القدرة المالية والطموح بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

61 - وأبلغت الدول الأعضاء عن مجموعة من التدابير لتوسيع وتعزيز توفير رعاية الطفل، وإجازه الأمومة والأبوة والوالدية المدفوعة الأجر، والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، مع مراعاة احتياجات ورعاية الأطفال والوالدين ومقدمي الرعاية والعاملين في مجال الرعاية، ودعم الأمهات الجدد في الحصول على العمل أو العودة إليه. وأعرب عن التزام قوي بمنع العنف الجنساني والتصدي له في عدد متزايد من المبادرات منذ بداية الجائحة. وتناول عدد أقل من التقارير على وجه التحديد البنى التحتية المستدامة، باستثناء خدمات وإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

62 - واستناداً إلى تقارير الدول الأعضاء، يلزم بذل جهود متجددة لتصميم وتمويل وتنفيذ سياسات ومبادرات لتوفير العمل اللائق للعمال الأساسيين والعدد الكبير من النساء في الاقتصادات العالمية النظامية وغير النظامية لتحمل العواقب غير المتناسبة للأزمات. ويلزم إيلاء اهتمام منهجي لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم في تلك المناطق التي توقف فيها التقدم. ولا توجد سياسات وبرامج تدعم الفتيات في إكمال تعليمهن وانتقالهن إلى العمل. ولم يبلغ سوى عدد قليل من البلدان عن معالجة انعدام الأمن الغذائي

والفقر الطاقى لدى النساء والفتيات، اللذين بلغا نسباً مثيرة للقلق في العديد من المناطق. ويتوجب بذل جهود حازمة وتعاونية للقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية.

63 - ويعد كل من خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة والمسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل التحولات العادلة اللذين وضعهما الأمين العام بإطلاق العنان للاستثمارات لتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية وإيجاد فرص عمل في اقتصادات الرعاية والاقتصادات الخضراء تستفيد منها النساء والفتيات.

64 - ومن المجالات الأخرى التي تستحق مزيداً من الاهتمام البيانات والإحصاءات الجنسانية ومشاركة المرأة وقيادتها. ولا يزال لم يكتمل إنتاج البيانات والإحصاءات الجنسانية وتحليلها واستخدامها. ولئن أُبلغ عن إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، من الضروري زيادة الاهتمام بالسياسات العامة والاستثمار المالي لبلوغ مستويات كافية من المعلومات الكمية والنوعية على السواء عن النساء والفتيات للاسترشاد بها في وضع سياسات واتخاذ إجراءات تحقق تحسينات ملموسة في الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة. وبالمثل، يجب دعم وتعزيز أصوات النساء والفتيات وعملهن وتمثيلهن وقيادتهن إذا أُريد للتغيير أن يحدث. وينبغي توسيع نطاق معظم الجهود التي تبين التقدم المحرز لتكون لها آثار دائمة وواسعة النطاق.

65 - ويبيّن السياق المعاصر للأزمات المتفاقمة والمتتالية استمرار أهمية التعجيل بتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها والحاجة الملحة إلى القيام بذلك. وسيلزم القيام بزيادة كبيرة في الاستثمارات والإجراءات للحاق بالركب، وتعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات وقدرتهن على الصمود ورفاههن، وإحراز تقدم حاسم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بحلول عام 2030.